رصد وتوثيق حادثة تعرض المدنيين الهاربين من بيت سحم لإطلاق نار و قتل من قبل قوات الحكومة السورية .

مقدمة:

بيت سحم، قرية تقع جنوب العاصمة دمشق وتبعد عنها /3 كم/ ويقدر عدد سكانها / 15.667/ نسمة.
الموقع على الخريطة:

بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق لـ 18/ كانون الأول/ 2013 قامت القوات الحكومية بإطلاق النار العشوائي على المدنيين العزل أثناء محاولتهم الخروج من منطقة بيت سحم في جنوب العاصمة دمشق.

التفاصيل:

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية مع ناشطين وشهود عيان حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدي عيان مسجلة في التقرير إضافة إلى الأخبار والصور التي وردت إلى الشبكة عبر ناشطين متعاونين معها في المدينة.
أبو عمر الغوطاني أحد سكان بيت سحم، كان شاهداً على الحادثة وهو ما يزال على قيد الحياة وأفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالشهادة التالية بعد أن تواصلنا معه:
"يوم الأربعاء قرابة 12.30 ظهراً دخلت اللجنة ووعدونا بأنهم سوف يأمنوا لنا طريقاً آمناً وإنسانياً للخروج من الحصار المطبق علينا، خرجت لجنة التسوية المشتركة من البلدة وأعطت آلاف المدنيين الموجودين على مدخل البلدة ضمانات بأنهم سيبقون بأمان إذا خرجوا مع اللجنة، سارت اللجنة في مقدمة الركب وعندما تجاوزت اللجنة الحاجز الموجود أمام البلدة بدأت الرشاشات والقناصات المتمركزة في المدخل بفتح نيرانها على المدنيين وهنا سقط عدد من الشهداء والجرحى، وقامت قوات النظام بسحب بعض هؤلاء الشهداء والجرحى، وبعد أن فتحت قناصات ورشاشات المدخل نيرانها على المدنيين، حصلت حالة من الارتباك بين المدنيين فلجأ بعضهم للهرب من منطقة البساتين في بلدة بيت سحم وهذه البساتين مطلة على طريق مطار دمشق الدولي، وعندما تحركوا باتجاه البساتين قامت القناصات والرشاشات المتمركزة فوق الأبنية العالية في جرمانا المجاورة والقناصة المتمركزة في مبنى المدرسة السورية الدولية في بساتين عقربا بفتح نيرانها وبكثافة على المدنيين وهنا حصلت المجزرة الكاملة".
يمكن التواصل مع أبو عمر الغوطاني عبر حسابه سكايب (freedom.seeker4).
تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أبو عامر أحد الناجين من الحادثة الذي أطلعنا على التالي:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ 2011 وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

”يوم الأربعاء كنا واقفين قرب الحاجز العسكري. وعدتنا اللجنة المشتركة بأن تؤمن لنا طريق الخروج من منطقة بيت سحم، وعند اقترابنا من حاجز تابع للنظام بدأ إطلاق النار علينا من قبل عناصر الحاجز، هربنا باتجاه البساتين القريبة من طريق دمشق الدولي وبدأت القناصات التابعة للنظام السوري بإطلاق النار العشوائي علينا من أعلى المباني في منطقة جرمانا والمدرسة السورية الدولية و شاهدت أكثر من 40 جثة مرمية على الأرض منهم الأطفال والنساء والرجال ومنهم الجرحى ولم نستطيع أن نقترب منهم خوفاً من القناصة، بدأت العناصر تحتجز عدداً من السكان وتجبرهم على حمل الشهداء والجرحى باتجاه الحاجز حتى يصورهم إعلام النظام على أنهم ناجين من استهداف إرهابيين. الأشخاص الذين قاموا بسحب الجرحى والشهداء إلى جهة الحاجز تم تصويرهم من قبل الإعلام الرسمي ومن بعدها تم طردهم إلى المنطقة الجنوبية وقالوا لهم بالحرف الواحد ”ارجعوا عالحصار“

العناصر أخذت الجرحى وكان عددهم تقريباً 15جريحاً إلى مشفى المجتهد في دمشق ووصلنا خبر استشهاد ثلاثة منهم وبقي 12 جريحاً“
يمكن التواصل مع أبو عامر عبر حساب سكايب (sahem4fr)

أسماء الضحايا:
استطاع فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثيق مقتل ما لايقل عن 52 شخص بينهم 9 نساء وطفل إضافة إلى ما لايقل عن 100 مصاب
رابط يحتوي على أسماء الضحايا مع صور توثق مقتلهم

الصور والمرفقات:
رابط موقع الحاجز التابع للنظام السوري الذي قام بالمجزرة في بيت سحم

مقاطع تظهر صور للضحايا الذين سقطوا في المجزر
** مقاطع تظهر صور للضحايا الذين سقطوا في المجزرة:

http://youtu.be/t1NF_YNPbz8
http://youtu.be/UmocKGBWjK4
http://youtu.be/XS-3m7YT_hE
http://youtu.be/2D42IjrFgPk

مقطع فيديو يظهر فتح الرشاشات والقناصات على المدنيين

مقطع فيديو يظهر إسعاف الجرحى الذين سقطوا بعد قيام القوات التابعة للنظام السوري بفتح نيران رشاشاتها عليهم،

* شهادة أحد الأطفال على المجزرة

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ 2011 وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

الاستنتاجات:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على المدنيين الخارجين من مدينة بيت سحم كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.

2. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في بيت سحم المتمثل في جريمة القتل، هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية، فهي منهجية وواسعة الانتشار.

3. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

4. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

5. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.لتوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن

1. إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عن تعطيل القرارت التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة.

2. فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

3. إلزام الحكومة السورية بإدخال جميع المنظمات الإغاثية والحقوقية ولجنة التحقيق الدولية والصحفيين وعدم التضييق عليهم

4. ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين.

5.يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الأهليين في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديداً صارخاً للأمن والسلم الدوليين.

6. إدراج الميليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله والألوية الشيعية الأخرى وجيش الدفاع الوطني والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية، إضافة إلى تنظيم دولة العراق والشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.

7. تطبيق مبدأ "حماية المدنيين" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام 2005 ونؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق.

8. التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية والتي غالباً لا تصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية.

مجلس حقوق الإنسان:

1. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
2. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب.
3. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سورية.
4. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

إلى جامعة الدول العربية

1. فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية وحث كافة دول العالم على ذلك.
2. زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصاً على مستوى التعليم والصحة، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية
3. مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.
4. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
5. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.
6. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

إلى الحكومة السورية

1. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
2. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.
3. السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية وتسهيل عملها والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.